إثبات حقائق الأشياء عند المتكلمين في العقيدة الإسلامية

Proving the facts of things according to the speakers of the Islamic faith

م. د. ماهر نعمه علي

MD. Maher Nema Ali

الجامعة العراقية/ مركز البحوث

Anasmylove2014@gmail.com

الملخص البحث العربي

الكلام عن اثبات الحقائق والشيء يدخل في كثير من مباحث علم العقيد، كونه يتطرق إلى أهم الامور في الوجود وهو الشيء لأن الوجود يتوقف على شيئية الموجود فإن إنكار أصل الموجودات والمثبتات من الحقائق انكار للعالم المشاهد المتحقق وهذا مما يعارض العقل لأن العقل لا يُخرَق ولا يَقبل الخَرقَ إن صحت المقدمات سُلِّمَت النتائج؛ وقد قرر علماء (العقيدة الاسلامية) من أهل السنة والجماعة –الماتريدية والأشاعرة- بأن الشيء هو الموجود وثبت ذلك عند أهل اللغة والاصطلاح، والشيء الثابت تأكيد منهم على أن الشيء لا يكون إلا موجودًا ثابتًا متحققًا. وأما المعدوم فينقسم الى قسمين معدوم مستحيل أن يوجد؛ للعقل يتصوره فوجوده ذهني لا خارجي، والمعدوم الممكن الذي يدخل ضمن القدرة عليه إن توفرت الأسباب على وجوده بعلم الله تعالى وإرادته وقدرته، فمن قال بشيئية المعدوم الممكن جعل الشيء أعم من الموجود والمعدوم؛ ومن قال أن الشيء هو الموجود جعل الشيء مرادف الموجود وعلى هذا الخلاف بين المتكلمين.

الكلمات المفتاحية : (الحقيقة، الثبوت، التحقق، الوجود والكون، الترادف، ثبوت الحقائق).

Abstract Arabic research:

Speaking about proving facts and things enters into many discussions of the science of faith, as it addresses the most important matters in existence, which is the thing, because existence depends on the thingness of the existent. Denying the origin of existents and established facts is a denial of the observed and realized world, and this is what contradicts reason, because reason cannot be breached nor accepts breaching. If the premises are correct, the results are accepted. The scholars of (Islamic faith) from the people of the Sunnah and the community - the Maturidis and the Ash'aris - have decided that the thing is the existent, and this has been proven by the people of language and terminology. The established thing is their confirmation that the thing can only be an established and realized existent. As for the nonexistent, it is divided into two parts: the nonexistent, which is impossible to exist; for reason conceives it, so its existence is mental, not external; and the possible nonexistent, which falls within the ability to exist if the causes for its existence are available through the knowledge, will, and power of God Almighty. Whoever said that the possible nonexistent is the thingness of the thing made the thing more general than the existent and the nonexistent; and whoever said that the thing is the existent made the thing synonymous with the existent, and on this there is disagreement among the theologians.

Keywords: (Truth, confirmation, verification, existence, and the universe are synonymous words, proving facts.).

المقدمة

الحمد لله الذي لم يكن له نظير في الخلق فهو ليس كمثله شيء، خالق الكون بما فيه ولم يكن شيء قبله، هو الأول ليس قبله شيء وهو الآخر ليس بعده شيء، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، سيد ولد آدم : محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وسلم. وبعد:

فالشيئية من المشكلات التي أخذت طابعًا عميقًا بين المتكلمين سواء كانوا معتزلةً أو أشاعرةً و ماتريديةً؛ فألزم في هذه المسألة من المعتزلة الزامات كانت لها أبعاد كبيرة في تصوراتهم ولعل الخلاف يرجع حول تفسير الشيء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية؛ لأنها قد وردت في القرآن الكريم بتفسيرات عديدة مختلفة المعاني؛ لذلك نشأت مسألة اثبات الأشياء وانكارها، وأصبحت الشغل الشاغل لأهل النظر والكلام. فالقول بأن الشيء لا يثبت ولا يتحقق إلا بعد خروجه من العدم الى الوجود؛ ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث، الذي يتناول حقيقة الأشياء. والرد على من جعل المعدوم شيئًا أو من قال أن الشيء هو الحادث فقط وفي ذلك تفصيل سيأتي بيانه.

اشكالية البحث:

شيئية المعدوم من المشكلات الكلامية العويصة التي شابها الغموض وضاعت فيها الحقائق، وألزم فيها المعتزلة الزامات خارجةً عن مبدأ العقل والنقل، ولعل السبب في هذا الغموض ما ورد عن هذه المشكلات في كتب المعتزلة وقد سبب هذا الغموض في مسائل كلامية خرجت عن طابعها المألوف.

وإن أهمية البحث:

تكمن في معرفة الشيء بين المتكلمين مطلقا سواء كانوا حكماءً أو معتزلةً أو أشاعرةً أو ماتريديةً أو سوفسطائيةً، لذلك نجد الكثير منهم من يعد المعدوم شيء أو من يثبت الشيء بالوجود فقط، ومنهم من ينكر الحقائق جملةً وتفصيلًا, وهم السوفسطائية لذلك جاءت أهمية البحث.

أما أهداف البحث:

يهدف البحث الى ابراز قيمة علمية وهي التعريف بالموجودات المتحققة والدفاع عن عقيدة صحيحة من حيث الثبوت والتحقق المتمثلة بعقيدة أهل السنة والجماعة، وتبيين خطأ السوفسطائية والمعتزلة وبقية الفلاسفة بين منكر للأشياء وبين مثبت للأشياء بغلو واثبات المعدوم على أنه شيء وهذا مما يخرق العقل ولا يعطيه أي ميزة عن غيره.

خطة البحث:

قسمت بحثي الموسوم الى ثلاثة مطالب، وهي كالآتي: فجاء المطلب الأول في اثبات حقائق الأشياء, والمطلب الثاني في: ثبوت حقائق الأشياء ونفيها. وجاء المطلب الثالث في: الترادف بين الثبوت والتحقق والوجود والكون. وخاتمة وبينت فيها أبرز النتائج.

المطلب الأول: إثبات حقائق الأشياء:

السبيل التي يتوصل بها الى العلم بحقائق الأشياء: العيان، والأخبار، والنظر؛ فالعيان ما يقع عليه الحواس وهو الأصل الذي لديه العلم الذي لا ضد له من الجهل فمن قال بضده من الجهل فهو الذي يسمى منكره كل سامع مكابرا تأبى طبيعة البهائم أن يكون ذلك رتبتها إذ أكل منها يعلم ما به بقاؤها وفناؤها وما يتلذذ به ويتألم، وصاحب هذا ينكر ذلك وأجمع أن لا يناظر مع من كان ذلك قوله إذ لا يثبت إنكاره ولا حضوره بنفسه[١].

وجميع المعلومات عند العقلاء على ضربين معدوم وموجود؛ فالموجود هو الشيء الثابت الكائن لأن معنى الشيء عندنا أنه موجود يدل على ذلك قول أهل اللغة شيء إثبات وقولهم ليس بشيء نفي، يبين ذلك أن القائل يقول ما أخذت من زيد شيئا ولا سمعت منه شيئا ولا رأيت شيئا نفي للمذكور وقولهم أخذت شيئا وسمعت شيئا ورأيت شيئا إثبات للمذكور ورجوع إلى كائن موجود فوجب أن يكون كل موجود شيئا وكل شيء موجودًا والمعدوم منتف ليس بشيء [٢].

---

(١) التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية – الإسكندرية، (ص: ٧).

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، المحقق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية –

وعلى هذا تفصيلٌ أقول:

قال أهل الحق[1]**: (حقائق الاشياء ثابتةٌ):** في هذه المسألة الخلاف على ثبوت الشيء هل هو الموجود من حيث هو موجود أم المعدوم. وعلى نفي تحقق الاشياء، فأقول:

الحقائق جمع حقيقة و**الحقيقة لغةً**: (اسم أريد به ما وضع له، فعيلةٌ من: حَقَّ الشيء، إذا ثبت)[2]. أما الحق: فـ(يدل على إحكام الشيء وصحته. فالحق نقيض الباطل)[3].

والحقيقةُ في الاصطلاح: (الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب احترز به عن المجاز، الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب) [4].

وفي الكليات الحقيقة: (كل لفظ إذا استعمل فيما هو موضوع له فهو حقيقة كاملة)[5]. والحق هو الحكم المطابق للواقع, ويقابله الباطل وتعتبر هذه المطابقة في الحق من جانب الواقع. [6].

لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، (ص: ٣٤-٣٥).

(١) مصطلح (أهل الحق) عند الفرهاري: أراد به أهل السنة والجماعة، عبر به عنهم ترغيبًا في سلوكهم والاقتداء بسنتهم، لكنه (رحمه الله أشار بالاقتصار على تفسير معنى الحق الى انه ليس المراد به طائفة مخصوصة بل المراد هو التعريض بأن المخالف في هذه المسألة مبطل لا يعبأ به أصلا). ينظر: حاشية الكستلي، ص: ١٩.

(٢) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص: ٨٩.

(٣) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٢/ ١٥.

(٤) التعريفات، الجرجاني، ص: ٨٩. دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، ترجمه الى الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. ٢/ ٢٨.

(٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص: ٣٦١.

(٦) ينظر: شرح العقائد النسفية, الامام العلامة الحجة النظار سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩١هـ, تحقيق: علي كمال, دار احياء التراث, بيروت – لبنان, ٢٠١٤م, ص: ٢٦.

ومعاني الحقيقة بحسب الاستعمال: قد تستعمل في مقابلة الاعتبار فيراد بها الذات والمراد بالاعتبارات الحيثيات اللاحقة للذات. وقد تطلق في مقابلة الفرض والوهم ويراد بها حينئذ نفس الأمر. وقد تستعمل في مقابلة المفهوم كما يقال إن البصر داخل في مفهوم العمى لا في حقيقته ونسبة تدبير البدن داخلة في مفهوم النفس لا في حقيقتها. وقد تستعمل في مقابلة الحكم أما سمعت أن اللفظ ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكما. وقد تطلق في مقابلة المجاز كما يقال إن كلمة الأسد حقيقة في الحيوان المفترس مجاز في الرجل الشجاع.[١].

أما الشيء في اللغة: فعند الأَخفش أصله من: أَشْيَاءُ أَفْعِلاَءُ وجُمِعَ شيَءٌ عليهِ[٢]. ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط "أشياء" لكثرتها [٣].

والجرجاني قال: الشيء (هو ما يصلح أن يعلم ويخبر عنه)[٤]. و(الشيء عبارة عن الوجود، وهو اسم لجميع المكونات، عرضًا كان أو جوهرًا، ويصح أن يعلم ويخبر عنه) [٥].

والشيء في الاصطلاح: هو الموجود الثابت المتحقق في الخارج [٦]. أو أن الشيء: (هو ما يجوز أن يخبر عنه وتصح الدلالة عليه) [٧].

ومعنى لفظ الشيء وبيان اختلاف الناس فيه وهذا بحث لفظي متعلق باللغة بخلاف من أن المعدوم شيء أم لا فإنه بحث معنوي الشيء عندنا الموجود أي لفظ الشيء عند الأشاعرة يطلق على الموجود فقط وكل شيء عندهم موجود وكل موجود شيء [٨].

---

(١) ينظر: دستور العلماء، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري. (٢/ ٢٨)

(٢) الأصول في النحو الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (٣/ ٣٣٨. تهذيب اللغة (١١/ ٣٠١ لسان العرب، (٦/ ٤٧٢٤).

(٣) المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ، حققه: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)، ص: ١٤.

(٤) التعريفات، الجرجاني، ص: ١٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص: ١٣٠.

(٦) المصدر نفسه، ص: ١٣٠.

(٧) مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية، (ص: ٤٣).

(٨) المواقف - الإيجي (١/ ٢٧٥)

وأما قوله (حقائق الأشياء ثابتة): فقوله (ثابتةٌ) حاصله أن الأشياء موجودة وليست من الخيالات التي تظن أنها موجودة ولا وجود لها كالسراب الذي يظن انه ماء وكالأشخاص التي يراها صاحب السرسام [١]، كان يكفيه ان يقول: الاشياء ثابتة فما الفائدة في ايراد لفظ الحقائق؛ أُجيب: بأنه لا يتم الرد على العندية الا بإيراده "الحقائق" لانهم أنكروها [٢].

ويرى الفرهاري عند قوله: "حقائق الاشياء ثابتة" بقوله: وعندي ان فائدته التوكيد "حقائق الاشياء ثابتة" وذلك لما في لفظ الحقيقة من الاشارة الى التحقق, ثم يتم قوله قائلًا: ان كل من لفظي الماهية والحقيقة معانٍ: الاول: ما يجاب عن السؤال بما هو (تمام الماهية) [٣] النوع هو نفس الماهية تمامها "الانسان حيوان ناطق"[٤]. والثاني: ما به الشيء هوهو "الماهية" وماهية الشيء بهذا المعنى عين الشيء, أي: هو هو, والتغاير والمفهوم من العبارة انما هو لضيق اللفظ عن أداء المقصود والنسبة بين المعنيين عموم من وجه لاجتماعها في الماهية النوع ووجود الاول فقط في الجنس اذا سئل عن الانواع "بما هي", وجود الثاني "هو هو" متحقق في الماهية الجزئية (الخارج) [٥].

الثالث: الامر الكلي الحاصل في العقل من حيث هو كلي معقول بلا اعتبار الوجود الخارجي فماهيته الشيء هو صورته المعقولة وهذا المعنى هو الحقيقي الغالب في الاستعمالات, وقد يصدق على العرضيات كالصنف بخلاف الاولين "الجنس والنوع"[٦].

والتساوي هو النسبة بين المعاني (الماهيات) المتحققة في الخارج (كل مساوي يلزم التغاير بالحقيقة) فالفرق بين اطلاق الماهية على ما به الشيء هو هو، أو ما يجاب عنه بما هو إذا ما يجاب عنه بما هو فيلزم ان يطلق على تمام الماهية وعلى جزئه الاعم (الجنس) , وعلى

---

(١) السرسام: حمى دائمة مع صداع وثقل في الرأس والعين وحمرة فيها وكراهية الضوء. ينظر: مفاتيح العلوم (ص: ١٨٦).

(٢) النبراس على النسفية, الفرهاري, ١/٦٠.

(٣) الماهية من حيث السؤال عن وجودها الذهني لا بالنظر الى الخارج يكون (إما نوع "تمام الماهية" أو جنس "جزء الماهية الاعم"), أما الفصل فهو في جواب اي شيء هو في ذاته ؛ إذ إن الاجتماع بين الحقيقة الذي هو الامر الثابت بالذهن والنوع الثابت في الخارج تمام الماهية تجتمع في جزء أعم – جنس- او جزء أخص – الفصل- الذي يساوي تمام الماهية -النوع- .

(٤) المصدر السابق, ١/٦٠.

(٥) النبراس على النسفية, الفرهاري, ١/٦٠.

(٦) المصدر نفسه, ١/٦٠.

ما به الشيء هو هو وجوده في الذهن ووجوده في الخارج فيلزم في تحقق الشيء في الذهن مع تمام الماهية اتفاق، وعلى جزئه الأعم اختصاص للأول، وعلى وجوده في الخارج للثاني فلذلك قال بينهما عموم وخصوص وجهي يجتمعان بوجه وينفرد كل واحد منهما بوجه.

- الشيء عند متكلمي أهل السنة -الماتريدية والأشاعرة- يطلق ويراد به الموجود والبعض الى أنه المعدوم والموجود، والى هذا ذهب:

الفريق الأول: من قال أن مفهوم الشيء عند المتكلمين هو الموجود.

يرى الباقلاني من متكلمي الأشاعرة: أن مفهوم الشيء هو الموجود الكائن الثابت، وكل موجود شيء، وما لا يوصف بالوجود لا يوصف بأنه شيء وكذلك ما لا يوصف بكونه شيئًا لا يوصف بأنه موجود [١].

وذكر في التمهيد: الموجود هو الشيء الثابت الكائن. لأن معنى الشيء عندنا أنه موجود يدل على ذلك أن قول اهل اللغة شيء إثبات وقولهم لا شيء او ليس بشيء نفي. فوجب أن يكون كل شيء موجودًا وكل موجودٍ شيئًا [٢] .

وبما أن الشيء هو الموجود لِزامًا علينا أن نبيّن أقسام الوجود؛ فالوجود: إما ذهني أو خارجي(عيني)؛ فقال في شرح المواقف: (الوجود الذهني ما كان ذهنيا محضًا اي اعتباري والوجود الخارجي هو الاعيان؛ والوجود في الذهن هو نفس الماهية التي توصف بالوجود الخارجي؛ ولهذا قال بعض الافاضل: الاشياء في الخارج أعيان وفي الذهن صور) [٣] . فالوجود في حقائق الاشياء من قبيل الوجود الخارجي لا الذهني كما ذكره صاحب المواقف.

والمراد بحقيقة الشيء عين الشيء والتغاير المفهوم من التركيب الاضافي انما هو اعتباري كما في قولك نفس الشيء وعين الشيء, وهذا ما قبيل: الإضافة البيانية في قوله: «حقائق الاشياء ثابتة»[٤].

---

(١) ينظر: آراء الباقلاني الكلامية، ص: ٣١٤.

(٢) ينظر: التمهيد، القاضي أبي كبر محمد بن الطيب بن الباقلاني، تحقيق: رتشر يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية – بيروت ، ١٩٧٥م، ص: ١٥.

(٣) شرح المواقف، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت:٨١٦ هـ) تحقيق: محمود عمر الدمياطي, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ١٦٩/٢-١٧٠.

(٤) ينظر: النبراس على النسفية, الفرهاري, ٥٩/١.

والحقيقة اذا اطلقت يراد بها معنيين: أحدهما: الماهية وهو المشهور, والحقيقة والماهية متساويان عند الفرهاري، والمعنى الثاني للحقيقة: الماهية مع اعتبار الوجود الخارجي, فعلى هذا لا يقال: حقيقة العنقاء بل ماهيتها [١]؛ لان الماهية في الوجود الذهني فقط، فحقائق الاشياء ثابتة بحسب الاعتقاد ثابتة بحسب التحقق.

وفي معرض وجود الحقائق الكلية، قال السيد الشريف: والحقائق الكلية كالإنسان وجودٌ بالضرورة وليس في الاعيان بل في الاذهان ويتجه عليه أن دعوى الضرورة في كون الحقائق أنفسها موجودة غير مسموعة, أفراد هذه الحقائق موجودة في الخارج بالضرورة؛ لأن الانسان نوع والنوع لا يوجد في الخارج انما المتحقق أفراده [٢].

ويرى التفتازاني أن: حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو, كالحيوان الناطق للإنسان. ثم يتم قوله: والشيء عندنا الموجود ردًا على المعتزلة, وثم قال: والثبوت والتحقق والوجود والكون ألفاظ مترادفة معناها بدهي التصور [٣].

والعقل يدرك حقائق الأشياء بجهتين إما بما تؤدي المشاعر المجعولة مسلكًا وهي الحواس أو بالتدبر في علم الحس وما أظهر الدليل [٤].

وقد يقال: (إنَّ ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقةٌ, وباعتبار تشخصه هوية, ومع قطع النظر عن ذلك ماهيتة) [٥].

وقال أبو المعين النسفي في التمهيد: (حقائق الاشياء ثابتة والعلم بها متحقق, لا زمن نفاها كان نفيه اياها تحقيقا منه للنفي, فكان في نفيها ثبوتها, فكانت ثابتةٌ ضرورة) [٦].

أما الفريق الثاني: قالوا أن الشيء يَعمُّ الموجود والمعدوم الممكن والمستحيل، ومن ذهب الى هذا القول المعتزلة. وهذا قولهم:

---

(١) ينظر: المصدر نفسه, ١/٦٠-٦١.

(٢) شرح المواقف، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني, ٢/١٧٩. (بتصرف).

(٣) ينظر: شرح العقائد النسفية, التفتازاني, ص: ٢٦.

(٤) ينظر: التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية – الإسكندرية، ص: ٣٨٢.

(٥) شرح العقائد النسفية, التفتازاني, ص: ٢٦.

(٦) التمهيد في اصول الدين(التمهيد لقواعد التوحيد), الامام أبي المعين النسفي الحنفي الماتريدي (ت: ٥٠٨هـ), تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول, المكتبة الازهرية للتراث, ٢٠٠٦م, ص: ١٦.

ذهبت المعتزلة الى أن الشيء عندهم يطلق على الموجود والمعدوم فهو أعم منه عند المتكلمين، والشيء إن وجد يسمى حقيقة، وإن لم يوجد يسمى شيء ولكن لم يتحقق الوجود له في الخارج [١]؛ ويرون أن: مطلق الممكن يسمى شيء عندهم, أما اهل السنة يطلقون الشيء على الموجود ولا يطلقون على المعدوم شيئا الا مجازًا باعتبار ما سيؤول اليه يستدلون بقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[٢], أي كان معدوما.

يرى المعتزلة بأن المعدوم شيء أي ثابت متقرر متحقق في الخارج منفكا عن صفة الوجود وقالوا المعدومات الممكنة قبل وجودها ذوات وأعيان وحقائق وتأثير الفاعل في جعلها موجودة لا في كونها ذوات ثم اختلفوا فقال أبو إسحاق بن عياش: الذوات في العدم معراة عن جميع الصفات ولا تحصل لها الصفات إلا حال الوجود. وقال غير ابن عياش: إنها في حال العدم متصفة بصفات الأجناس ككون السواد سوادا والبياض بياضا والجوهر جوهرا والعرض عرضا وهي أي الصفات على الإطلاق إما عائدة إلى الجملة أي البنية المركبة من أمور عدة أو إلى التفصيل أي إلى كل واحد من متعدد بلا اعتبار تركيب بينها [٣].

وقال الجاحظ والبصرية من المعتزلة هو المعلوم ويلزمهم المستحيل أي يلزمهم إطلاق الشيء على المستحيل لأنه معلوم إلا أن يقولوا المستحيل لا يعلم إلا على سبيل التشبيه والتمثيل كما ذهب إليه البيهسية و قال الناشيء أبو العياش هو القديم وللحادث مجاز و قالت الجهمية هو الحادث و قال هشام بن الحكم هو الجسم و قال معتزلة البصرة هو حقيقة في الموجود ومجاز في المعدوم وهذا قريب من مذهب الاشاعرة والنزاع لفظي متعلق بلفظ الشيء وأنه على ماذا يطلق والحق ما ساعد عليه اللغة والنقل إذ لا مجال للعقل في إثبات اللغات والظاهر معنا فإن أهل اللغة في كل عصر يطلقون لفظ الشيء على الموجود حتى لو قيل عندهم الموجود شيء تلقوه بالقبول ولو قيل ليس بشيء قابلوه بالإنكار ولا يفرقون في إطلاق لفظ الشيء بين أن يكون الموجود قديما أو حادثا جسما أو عرضا ونحو قوله تعالى: ﴿خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾[٤] ينفي إطلاقه بطريق الحقيقة على المعدوم لأن الحقيقة لا يصح نفيها

(١) شرح العقائد النسفية, التفتازاني, ص: ٢٦.
(٢) سورة الإنسان: ١
(٣) المواقف - الإيجي (١/٢٧٦-٢٧٧).
(٤) مريم: ٩

فيبطل به قول الجاحظ و قوله: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[1] ينفي اختصاصه بالقديم لأن القدرة إنما تتعلق بالحادث دون القديم والأصل في الإطلاق الحقيقة فيبطل به قول أبي العياش الناشيء وقوله: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ﴾[2] ينفي اختصاصه بالجسم فيبطل به قوله هشام و قول لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ينفي اختصاصه بالحادث لأن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلا فيبطل به قول الجهمية [3].

يرى الفرهاري في الرد على المعتزلة بقوله: اذا عممنا الاشياء لزم الحكم على حقائق المعدومات معدومة فأجيب: إن المراد بالأشياء الجنس فثبوت حقيقة بعض الجنس وهو الموجود كافٍ في صحة الحكم [4].

- مسألة: دليل إثبات القول بالشيء وجهان.

أحدهما: السمع من قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [5] ولو لم يكن هو شيئا لم ينف عنه شيئية الأشياء باسم الشيئية إذ الشيء في التحقيق خلاف ما لا يحتمل القول بالشيء وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ﴾[6] فلو لم يكن يقع عليه اسم الشيء لكان لا يحتمل تضمنه ذلك القول حتى ينسب إليه [7].

الثاني: العقل فهو أن الشيئية اسم الإثبات لا غير في العرف إذ القول بلا شيء نفى إذا لم يرد به التصغير فثبت أنه اسم الإثبات ونفى التعطيل فإن كان قوم لا يعرفون أن معنى الشيء الإثبات والخروج من التعطيل يتقى عن ذلك بينهم كراهة أن يعتقد قلوبهم معنى مكروها ويقولون بالهستية فإنه أوضح في معنى الإثبات وإن كانا واحدا عند أهل العلم بهذا اللسان مع ما كان القول بلا شيء يستعمل في نفى الحقيقة أو تصغير الثابت فثبت أن القول بالشيء إنما هو في إثبات الذات وتعظيمه والله حقيق لذلك والقول بلا جسم لا يوجب واحدا منهما

(١) آل عمران: ٢٩
(٢) الكهف: ٢٣
(٣) المواقف - الإيجي (١/٢٧٥-٢٧٦)
(٤) النبراس على النسفية, الفرهاري, ١/٧١.
(٥) الشورى: ١١
(٦) الأنعام: ١٩
(٧) التوحيد، للماتريدي، (ص: ٤١).

فكذلك القول بالجسم ليس فيه تثبيت واحد مما يحمد وجوده أو يعظم لذلك اختلفا [١].

- مسألة: اطلاق لفظ "شيء" على القديم والحادث:

اختلف المتكلمون هل يسمى البارئ شيئا ام لا على مقالتين فقال جهم بن صفوان وبعض الزيدية ان البارئ لا يقال انه شيء لأن الشيء هو المخلوق الذي له مثل وقال المسلمون كلهم ان البارئ شيء لا كالأشياء [٢].

واختلفت المعتزلة في القول: ان الله غير الاشياء على مقالات[٣]: فقال عباد بن سلمان: ان البارئ غير الاشياء وزعموا ان معنى القول في الله انه شيء انه غير الاشياء بنفسه ولا يقال انه غيرها لغيرية. وذكر الجبائي: أن البارئ غير الاشياء والاشياء غيره فهو غير الاشياء لنفسه وانفسها. وقال الحلقاني: ان البارئ غير الاشياء لغيرية لا لنفسه وزعم صاحب هذا القول ان الغيرية صفة للبارئ لا هي البارئ ولا هي غيره، وكان يزعم ان الجواهر تتغاير بغيرية يجوز ارتفاعها فلا تتغاير وان الاعراض لا تتغاير[٤].

وزعم كثير من المجسمة أن الشيء لا يطلق إلا على الجسم فقالوا: أن قدرة الباري وعلمه وسمعه وبصره انها معان ليست بشيء لأن الشيء هو الجسم [٥].

فالشيء إثبات لا غير وإثبات عن الهستية إذ لا شيء نفى؛ فيعلم بأن الله سبحانه شيء لا نفى عن نفسه أنه شيء إذ ينفى عامة أحوال نفسه ويعلمها من غير أن ينفى شيئيتها فصار يعرف ربه لا من الوجه الذي يعرف أنه شيء لذلك لم تمنع معرفته بشيئية نفسه المعرفة بربه أنه شيء إذ لا شيئية دلته على الرب [٦].

وفي هذه المسألة اتّفق جُمْهُور اهل السّنة وَالْجَمَاعَة على اصول من اركان الدّين... واول الاركان التي رأوها على قَول وَاحِد وضللوا من خالفهم فِيهَا من اصول الدّين اثبات الْحَقَائِق والعلوم على الْخُصُوص والعموم... فَهَذِهِ من الاصول التي اتّفق أهل السّنة على قواعدها وضللوا

(١) التوحيد للماتريدي، (ص: ٤٢).
(٢) مقالات الإسلاميين، (ص: ١٨١)
(٣) المصدر نفسه (ص: ١٨١)
(٤) المصدر نفسه ، (ص: ١٨١)
(٥) المصدر نفسه (ص: ٢١٢-٢١٣)
(٦) التوحيد، للماتريدي (ص: ١٠٤)

من خالفهم فِيهَا وفى كل ركن مِنْهَا مسَائِل اصول ومسائل فروع وهم يجمعُونَ على اصولها وَرُبمَا اخْتلفُوا في بعض فروعها اخْتِلَافا لَا يُوجب تضليلا وَلَا تفسيقا [1].

المطلب الثاني: ثبوت حقائق الأشياء ونفيها.

إن عُلُوم النَّاس ثَلَاثَة أنواع؛ علم بديهي وَعلمٌ حسي وَعلمٌ استدلالي وَقَال أهل الكلام: من جحد الْعُلُوم البديهية اَوْ الْعُلُوم الحسية الْوَاقِعَة من جِهَة الْحَواس الْخمس فَهُوَ معاند [2].

والمراد ب»حقائق الاشياء ثابتة» أمر بديهي لا طائل تحته؛ انما أتى به لأمور منها اثبات الوجود أولًا، وثانيًا للرد على منكري حقائق الاشياء؛ فإن قيل: (الحكم بثبوت حقائق الاشياء يكون لغوا, بمنزلة قولنا: الامور الثابتة ثباتة) [3] ؛ فيقول التفتازاني: (المراد أنَّ ما نعتقده حقائق الاشياء ونسميه بالأسماء من الانسان والفرس والارض أمور موجودة في نفس الامر, كما يقال: واجب الوجود موجود, وهذا الكلام مفيد. وليس مثل قولك: الثابت ثابت) [4].

وتحقيق ذلك: أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالشيء مفيدًا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض, كالإنسان إذا أخذ من حيث إنه جسم ما كان الحكم عليه بالحيوانية مفيدًا, واذا أخذ من حيث إنه حيوان ناطق كان ذلك لغوًا [5] .

وقال أبو محمد: والشَّيْء لَا يكون حَقًا باعتقاد من اعْتقد أَنه حق كَمَا أَنه لَا يبطل باعتقاد من اعْتقد أَنه بَاطِل وَإِنَّمَا يكون الشَّيْء حَقًا بِكَوْنِهِ مَوْجُودا ثَابتا سَوَاء اعْتقد أَنه حق أَو اعْتقد أَنه بَاطِل وَلَو كَانَ غير هَذَا لَكَانَ الشَّيْء مَعْدُوما مَوْجُودا فِي حَال وَاحِدَة فِي ذَاته وَهَذَا عين الْمحَال [6].

وذكر أَبُو مُحَمَّد من الْمُتَكَلِّمين من أنكر الحقائق (ثَلَاثَة أَصْنَاف فصنف مِنْهُم نفى الْحَقَائِق جملَة وصنف مِنْهُم شكوا فِيهَا وصنف مِنْهُم قَالُوا هِيَ حق عِنْد من هِيَ عِنْده حق وَهِي بَاطِل

(١) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧، ص: ٣٠٩- ٣١٠.

(٢) الفرق بين الفرق، ص: ٣١١

(٣) شرح العقائد النسفية, التفتازاني, ص: ٢٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه, ص: ٢٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه, ص: ٢٧.

(٦) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ١/ ١٥.

عِنْد من هِيَ عِنْده بَاطِل وعمدة مَا ذكر من اعتراضهم فَهُوَ اخْتِلَاف الْحَواس فِي المحسوسات كإدراك المبصر من بُعدٍ عَنهُ صَغِيرا وَمن قربٍ مِنْهُ كَبِيرا وكوجود من بِهِ حمى صفراء حُلْو المطاعم مرًا وَمَا يرى فِي الرُّؤْيَا مِمَّا لَا شكّ فِيهِ رائيه أَنه حق من أَنه فِي الْبِلَاد الْبَعِيدَة)[١].

ونفى السوفسطائية حقائق الاشياء كلهَا، وشكّوا في وجود الْحَقَائِق، ومنهم من قَال بَأن حقائق الاشياء تَابِعَةٌ للاعتقاد وصححوا جَمِيع الاعتقادات مَعَ تضادها وتنافيها[٢].

وأما العندية لا ينكرون نفس الحقائق بل ينكرون تحققها واتصافها بالوجود في نفس الأمر ويزعمون أن مذهب كل طائفة حق لان ثبوت الحقائق تابع للاعتقادات أي الحق عندهم يتعدد. والمراد بالثبوت هو التقرر في نفس الأمر مع قطع النظر عن اعتقاد المعتقدين والقديم ليس بقديم عندهم بذاته انما حسب الاعتقاد[٣] . والعنادية ينكرون حقائق الاشياء[٤] .

وما ذكر التفتازاني في شرح المقاصد من ان كلام العنادية والعندية مشتمل على تناقض حيث ظاهر جزموا بصدق المقدمات التي تمسكوا بها وباستلزامها لمطلوبهم في نفس الامر وليس الامر على ما زعموا بل ذلك الزام على الطائفتين في انكار تحقق العلم بحقايق الاشياء في الجملة وهذا الزام على العنادية في انكار نفس الحقائق [٥] .

أما اللاأدرية ينكرون العلم بثبوت الشيء ولا ثبوته - كلية لا معدولة بمعنى العدم- فيقوم مبدأهم على الشك المستمر [٦] .

وأصل مذهب السوفسطائية: ان القضايا البدهية والنظرية متعارضة, فليس شيء من القضايا بحق ولا يتحقق نسبة أمر الى آخر لا بإيجاب ولا سلب؛ لذلك قال المحققون: إن السوفسطائية ينكرون الموجودات الخارجية وكل ما في نفس الامر سواء كان خارجيًا او ذهنيًا, فعلى كل ممكن عندهم وعند المتكلمين على كل موجود [٧].

---

(١) المصدر نفسه، ١٤/١.

(٢) الفرق بين الفرق ، ص: ٣١١.

(٣) ينظر: النبراس على النسفية, الفرهاري, ٧٥/١. والمواقف ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة، (١/ ١١٤).

(٤) ينظر: شرح العقائد النسفية, ص: ٢٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه, ص: ٢٥.

(٦) النبراس على النسفية, الفرهاري, ٧٥/١-٧٦.

(٧) المصدر نفسه, ٧٤/١.

فالسوفسطائية كما ينكرون العلوم التصديقية والقضايا المتعلقة هي بها كذلك ينكرون العلوم التصورية والماهيات المنكشفة بها. فهم لا ينكرون أنفس الحقائق لكنهم ينكرون تحققها واتصافها بالوجود في نفس الامر ويعترفون ثبوتها بالنسبة الى المعتقد [١].

وزعم نصير الطوسي انه ليس في العالم قوم يختارون هذا المذهب[٢]. اي عدم وجود السوفسطائية؛ فرد عليه الفرهاري قائلًا: انت تعلم ان الاثبات راجع على النفي لاسيما اذا كان إحاطة النافي متعددًا [٣] .(فان من السوفسطائية العنادية الذين ينكرون حقائق الاشياء ويعتبرونها أوهام وخيالات موهومات) [٤]. وان الايجاب الجزئي كافي في الرد على السوفسطائية؛ لادعائهم السلب الكلي في الثبوت والعلم بقولهم: «لا ثبوت لشيء من الحقائق...» فاعترض على هذا الكلام ما ملخصه بأن: الحقيقة شيء والعلم بالحقيقة شيء آخر. وارادة الجنس بفوت هذا المطلوب لاحتمال ان يتحقق الجنس في افراد غير مشاهدة. اجيب: بان العلم بالمشاهدات أشد بداهةً[٥].

ويشْهد الْحس أَيْضا بِأَن تبدل المحسوس عَن صفته اللازمة لَهُ بحث الْحس إِنَّمَا هُوَ لآفة فِي حس الحاس لَهُ لَا فِي المحسوس جَار كل ذَلِك على رُتْبَة وَاحِدَة لَا تتحول [٦].

والمشاهدات الَّتِي لَا يجوز أَن يطْلب عَلَيْهَا برهَان إِذْ لَو طُلِب على كل برهَانٍ برهَانٌ لاقتضى ذَلِك وجود موجودات لَا نِهَايَة لَهَا وَوُجُود أَشْيَاء لَا نِهَايَة لَهَا محَال. وَالَّذِي يطْلب على الْبُرْهَان برهاناً فَهُوَ نَاطِق بالمحال لِأَنَّهُ لَا يفعل ذَلِك إِلَّا وَهُوَ مُثبت لبرهان مَا فَإِذا وقفنا عِنْد الْبُرْهَان الَّذِي ثَبت لزمَه الإذعان لَهُ فَإِن كَانَ لَا يثبت برهاناً فَلَا وَجه لطلبه مَا لَا يُثبتهُ لَو وجده [٧].

قال في شرح المواقف: كل موجود في الخارج فهو مشخص متعين في حد ذاته بحيث يمتنع فرض اشتراكه, فيكون موجودا في الذهن [٨] .

---

(١) ينظر: شرح العقائد النسفية, ص: ٢٤.
(٢) النبراس على النسفية, الفرهاري, ٧٣/١.
(٣) المصدر نفسه, ٧٤/١.
(٤) المصدر نفسه, ٧٤/١.
(٥) النبراس على النسفية, الفرهاري, ٧٣/١.
(٦) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٤)
(٧) المصدر نفسه، (١/ ١٤)
(٨) ينظر: شرح المواقف, السيد الشريف, ١٧٩/٢.

وقال رمضان أفندي: (والتقابل بين الحق والباطل وكذا بين الصدق والكذب تقابل العدم والملكة لا تقابل الايجاب والسلب. وتعتبر المطابقة في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم: مطابقة الحكم للواقع ومعنى حقيقة الحكم: مطابقة الواقع للحكم ... وهذا الفرق بحسب المفهوم)[١].

والجزم بالضرورة -عند المتكلمين- بثبوت بعض الاشياء بالعيان وبعضها بالبيان -البرهان- أما من اعترض قوله بالضرورة ينافي البيان اجيب: ان البيان هو الخبر المتواتر والعلم به ضروري وان المراد بالضرورة اليقين لا بما يقابل النظر (فالمراد بالضرورة الاعتقاد والجزم لان الاعتقاد هو أعم من الضرورة فالاعتقاد الجازم هو المساوي للضرورة) [٢].

فيرد الفرهاري على ذلك بقوله: (وعندي ان السؤال والجواب كليهما من السهو؛ لان مقصود الشارح دعوى الضرورة في حصول الجزم سواء كان حصوله من ضرورة او برهان, ثم لا يخفى ان هذا الدليل لا يقوم حجة على الخصم - السوفسطائية- لانَّ جزمنا لا يوجب جزمهم؛ لانهم يلزمون انفسهم بوجود الحقائق فلا فائدة) [٣].

فاذا لم يتحقق نفي الاشياء فقد ثبت؛ لأن قول السوفسطائية: (لا شيء من الاشياء ثابت) سالبة كلية منقوض بجزئية موجبة، أي ثبت بعض الاشياء لاستحالة ارتفاع النقيضين فلا يرد أن بطلان هذا الحكم لا يستلزم ثبوت جميع الاشياء, فان تحقق وجد فالنفي وجد فقد ثبت حقيقة من الحقائق لأنه الحكم اما ثابت او نفي. فقد ثبت شيء من الحقائق فلم يصح نفي جميع الاشياء على الاطلاق على السلب الكلي المنقوضة بالموجبة الجزئية وهذا كافٍ في الزام الخصم [٤].

ويَرِدُ على هذا الالزام ان الحكم ببطلان ارتفاع النقيضين وهمٌ باطل عند السوفسطائية. أجاب بعض المحققين: بان الالزام ليس مبنيا على بطلان ارتفاع النقيضين, بل حاصله: ان نفي الاشياء الذي ادعيتم - السوفسطائية- ان زعمتموه مخيلاً بطل ما ادعيتم, او محققًا اعترفتم بحقيقة ما, ولا يخفى ان الدليل الالزامي يتم عند العنادية لجزمهم بالنفي, اما العندية فيقولون هذه حجة صحيحة عندكم, باطلة عندنا. واللاادرية لا يعترفون باثبات ولا نفي اصلا فلا يقوم

(١) شرح رمضان افندي على شرح العقائد, دار سعادت – عثمانية, ١٣٢٠هـ, ص: ٢٦.
(٢) النبراس على النسفية, الفرهاري, ١/٧٦-٧٧.
(٣) المصدر نفسه, ١/٧٧.
(٤) النبراس على النسفية, الفرهاري, ١/٧٧. (بتصرف)

عليهم حجة [١].

وفي هذه المسألة يرد الفرهاري على من نفى الحقائق بقوله: وعندي انه دليل الكل لأن الشخص الذي يراه الأحول موهومٌ فهو حجة للعنادية ايضًا. اي: الغلط في السبب الذي يؤدي الى غلط الحواس[٢]، في إثبات الْحَقَائِق والعلوم فقد اجْمَعُوا على اثبات الْعُلُوم معاني قَائِمَة بالعلماء وَقَالُوا بتضليل نفاة الْعلم وَسَائِر الاعراض وبتجهيل السوفسطائية الَّذين ينفون الْعلم وينفون حقائق الاشياء كلهَا وعدوهم معاندين لما قد علموه بِالضَّرُورَةِ وَكَذَلِكَ السوفسطائية الَّذين شكوا في وجود الْحَقَائِق وَكَذَلِكَ الَّذين قَالُوا مِنْهُم بَان حقائق الاشياء تَابِعَةٌ للاعتقاد وصححوا جَمِيع الاعتقادات مَعَ تضادها وتنافيها[٣].

وَالْقَوْل بِنَفْي الْحَقَائِق مُكَابَرَة لِلْعَقْلِ والحس وَيَكْفِي من الرَّد عَلَيْهِم أَن يُقَال لَهُم قَوْلكُم أَنه لَا حَقِيقَة للأشياء حق هُوَ أم بَاطِل فَإِن قَالُوا هُوَ حق أثبتوا حَقِيقَة مَا، وَإِن قَالُوا لَيْسَ هُوَ حَقًا أقرُّوا بِبُطْلَان قَوْلهم وَكفوا خصمهم أَمرهم [٤].

وقال السيد الشريف: (والعدم مقابل للوجود الخارجي؛ وان المحكوم عليه بالأحكام الثبوتية الصادقة يجب ان يكون موجودا اما خارجا او ذهنا) [٥].

وَيُقَال للشكاك مِنْهُم أشككم مَوْجُود صَحِيح مِنْكُم أم غير صَحِيح وَلَا مَوْجُود فَإِن قَالُوا هُوَ مَوْجُود صَحِيح منا أثبتوا أَيْضا حَقِيقَة مَا وَإِن قَالُوا غير مَوْجُود نفوا الشَّك وأبطلوه وَفِي إِبطَال الشَّك إِثْبَات الْحَقَائِق أَو الْقطع على إِبْطَالهَا [٦].

وذكر التفتازاني: العلم بجميع الحقائق تصورًا لماهياتها وتصديقها بها وبأحوالها حاصل لنا ولا يخفى فساده فيجب ان يحمل على نوع منه هو التصديق بها بقرينة المقام ولا حاجة في ذلك الى تقدير المضاف حتى يحتاج في تأنيث الضمير الى وجه سخيف كما توهم, يعني ان المدعى ههنا ثبوت جنس الحقائق وتحقيق جنس العلم بقرينة السياق على ان ما ذكره لا يستغنى عن الحمل على الجنس اذا العلم بثبوت الجميع ايضا غير متحقق ورد هذا

(١) المصدر نفسه,١/٧٨.

(٢) المصدر نفسه,١/٧٨.

(٣) الفرق بين الفرق (ص: ٣١٠- ٣١١)

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٤)

(٥) ينظر: شرح المواقف، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني, ٢/١٧١-١٧٢.

(٦) المصدر السابق، (١/ ١٤)

الجواب بانه لا غنى عن حمل الكلام على العلم بثبوت الحقائق اذ المقصود هو التنبيه على وجود الحقائق وتحقق العلم به حتى يستدل به على وجود الصانع فان الاستدلال لا يكون الا بالمقدمات المعلومة [١].

والمقصود بالاستدلال لا يتم بدون التصديق بها فقط او مع تصوراتها والتصديق بأحوالها ايضا على ما اشتمل عليه كلام المعترض والمجيب فاسد بل الغرض ههنا مجرد التنبيه على ان لجنس الحقائق وجودًا في الجملة وان الجنس العلم المتعلق بها تحققًا ردا لما ذكره السوفسطائية من نفيهما رأسا [٢] . ثم أن كل ما شهدت به تلك الاسباب فهو معلوم لنا ثم تؤخذ الامور المعلومة بشهادتها مقدمات بها يتمسك في المطلوب [٣].

وذكر السيد الشريف: للحقائق الكلية كالإنسان مثلا وجود بالضرورة, وليس في الاعيان بل في الاذهان [٤] .

وذكر العصام: ان دعوى حقائق الاشياء ثابتة تتضمن دعوى العلم بثبوت جنسها كما أن دعوى العلم بها تتضمن دعوى ثبوت جنسها اذ العلم حقيقة من الحقائق الا انه قصد الرد على طوائف السوفسطائية صريحا فقال حقائق الاشياء ثابتة في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعلق اعتقاد بها ردا على العنادية والعندية وقال العلم بها متحقق ردًا على اللاأدرية [٥] .

وقال النسفي في تبصرة الأدلة في معرض الرد على من أنكر حقائق الأشياء: (أجمع العقلاء على أن لا مناظرة بيننا وبين من هذا قوله. لأن فائدة المناظرة أن تثبت بالدلائل صحة قول وبطلان قول آخر) [٦] ؛ وقال: (من أنكر ما ثبت من العلوم والحقائق بالحواس وبداهة العقول لا يرجى منه قبول العلم الثابت بالاستدلال. لأن المناظرة إنما تكون بين اثنين، اذا كان بينهما اصول مسلمة حكمها الاثبات وأصول أخر مسلمة حكمها النفي) [٧] .

---

(١) ينظر: شرح العقائد النسفية, ص: ٢٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه, ص: ٢٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه, ص: ٢٣.

(٤) ينظر: شرح المواقف, السيد الشريف, ١٧٩/٢.

(٥) ينظر: شرح رمضان أفندي على شرح العقائد, ص: ٣٠.

(٦) تبصرة الادلة في اصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: ا.د. حسن آتاي، رئاسة الشئون الدينية- تركيا، ١٩٩٣م، ٢٠/١.

(٧) تبصرة الادلة في اصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي، ٢٠/١.

المطلب الثالث: الثبوت والتحقق والوجود والكون ألفاظ مترادفة [١].

الثابت لغةً: من باب ثبت الشيء، تثبت في الأمر، ورجل ثبت -بسكون الباء- أي ثابت القلب. وتقول: لا أحكم بكذا

إلا بثبت بفتح الباء، أي بحجة و(الثَبيت) الثابت العقل[٢] .والثابت الدائم [٣].

الثابت اصطلاحًا: الموجود والذي لا يزول بتشكيك المشكّك. وعند أهل الرّمل يجيء في لفظ الشكل. وجمعه الثّوابت [٤].

والترادف في اللغة: ركوب أحد الشخصين خلف الآخر[٥]. والترادف هو اذا تتابع شيء خلف شيء [٦] .

وفي الاصطلاح تكثر اللفظ مع إتحاد المعنى الموضوع له فكأن اللفظين راكبان أحدهما خلف الآخر على مركب واحد وهو المعنى [٧]. وقيل الترادف: عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبارٍ واحد [٨].

والحق: في لسان أهل اللغة: هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وفي اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل [٩].

والحقائق: جمع الحقيقة التي هي الأمر الثابت المتأصل في الوجود خص في الاصطلاح بكنه الشيء المتحقق. والحقيقة: هي القضية المنفصلة التي حكم فيها بالمنافاة في الصدق

---

(١) النبراس على النسفية, الفرهاري, ١/٦٥.

(٢) مختار الصحاح، ص: ٤٨.

(٣) لسان العرب، ٦/ ٤٧٦٥.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م، (١/ ٥٣٦).

(٥) دستور العلماء، ١/ ١٩٧.

(٦) تهذيب اللغة، ١٤/ ٦٨. مختار الصحاح، ص: ١٢١. لسان العرب، ٩/ ١١٤.

(٧) دستور العلماء، ١/ ١٩٧.

(٨) التعريفات، للجرجاني، ص: ٥٦.

(٩) انيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء (ص: ٧٨).

والكذب معا [١].

والحقيقة اصطلاحًا: هو الشيء الثابت قطعًا ويقينًا [٢].

ومعنى(الثبوت والتحقق والوجود والكون ألفاظ مترادفة) أي: متحدة المعنى، فالمعنى واحد وإن اختلفت الألفاظ، وهذا خلاف المعتزلة؛ حيث زعموا ان الثبوت أعمّ من الوجود فالمعدوم الممكن عندهم ثابت في الخارج [٣]، أي: عندهم الاشياء في الخارج منفكة عن الوجود, صح عندهم اجتياز المعدومات وانفرادها في الخارج بالأحكام فاعترفوا بشيئيتها.

وزعمت - المعتزلة وغيرهم- أن الترادف بين (التحقق والثبوت والوجود) غير موجود بين الالفاظ مطلقًا؛ لأنه عبث, وما يظن من الاتحاد ممنوع بل لابد من التفاوت وان قلَّ ان لم تعرفه؛ أجيب بأنه للتوسيع على المتكلم فلا عبث [٤].

ويذهب المحققون: لا ترادف بين التحقق والثبوت والوجود؛ لأن الممكنات محتاجة في وجوداتها الى غيرها وغير محتاجة في شيئيتها ويفيد حمل الوجود دون الشيئية فالأمر الخارجي باعتبار تقرره يقال موجود وباعتبار امتيازه عن عداه وصحة انفراده بالأحكام يقال له شيء [٥]. ومعنى هذا الترادف بديهي التصور, ثم المحققون على ان كون الوجود بديهيا من البديهيات لا يمكن الاستدلال عليه [٦].

أما قول من قال ان الحكم بثبوت حقائق الاشياء يكون لغوًا [٧]: اذا كان معنى الحقيقة ما به الشيء هو هو وكان الشيء والموجود مترادفين وكان الوجود والثبوت مترادفين, فقول النسفي (حقائق الاشياء ثابتة) لغو أي خالٍ عن الفائدة؛ فاللغوية انما نشأت من مجموع أمور ثلاثة, فإن انتفى أحدهما فلا لغو؛ كقولك عوارض الموجودات ثابتة, وحقائق المعدومات ثابتة وان كان كذبًا, وحقائق الاشياء متصورة [٨].

---

(١) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٢/ ٣٠)

(٢) التعريفات، للجرجاني، (ص: ٩٠).

(٣) النبراس على النسفية, الفرهاري, ٦٥/١.

(٤) المصدر نفسه, ٦٥/١.

(٥) الكستلي, ص: ٢١.

(٦) المصدر السابق, ٦٥/١.

(٧) المراد باللغو أي الشيء الموجود في الخارج موجود فلا طائل تحته.

(٨) النبراس على النسفية, الفرهاري, ٦٦/١.

والوجود إما مرادف الشيئية او لازم لها فالحكم بالوجود على ما علم اتصافه بالشيئية لغة- وملخص الجواب ان اتصاف ذات الموضوع بعنوانه وان كان الاصح انه يجب ان يكون بالفعل ولكن لا يجب ان يكون بحسب الامر نفسه بل يكفي ذلك في الوجود فرض العقل فإنّا لمّا نظرنا الى العالم شاهدنا أمورا متقررة بحسب الظاهر متمايزة بالأسماء والاحكام باعتقاد شيئيتها ولكن نستحضرها لفظ الاشياء بناءً على الاعتقاد الذي هو الفرض العقلي -الذهن- ونحكم عليها بالوجود وظاهر ان ذلك الحكم ربما لا يكون بديهيًا فيحتاج إلى بيانه وإثباته بالبرهان، كما يصرح به صاحب النسفية بقوله:(نجزم بثبوت بعض الأشياء بالعيان وبعضها بالبيان ومثل قولنا: "واجب الوجود موجود فرض عقلي)[1] .

وزعم بعضهم أن التفتازاني(رحمه الله) اختار اتحاد الحقيقة والماهية ولم يخص الحقيقة بالموجود وعلى هذا لا لغوية لان ماهية الجزئيات الموجودة في الخارج هي الكلي الطبعي المقول في جواب ما هو؟ فيكون معنى الكلام: الكليات الطبعية والحكم بوجود الكلي الطبعي ليس لغوا بل هو مؤكد بين العقلاء [2] ؛ ودُفع هذا الكلام لعدم التفرقة بين المعنيين للماهية أحدهما المقول في جواب ما هو (الماهية) وما نحن فيه هو الثاني (هو هو) فانه لا فائدة في اثبات الكلي الطبعي في هذا المقام؛ فانه من الموجودات الخفية التي انكر كثير من العقلاء وجودها فكيف يصح الاستدلال به [3]؛ اي: انهم انكروا الكليات البديهية فلا يمكن الاحتجاج بالكليات الطبعية. توهم بعض المحشين ان السؤال باللغوية انما يَرِدُ اذا فسرنا الحقيقة باعتبار تحققه؛ لان الحقيقة باعتبار التحق (هو هو) ثابتة البتة. واذا فسرناها بالماهية من غير اعتبار التحقق فلا لغوية؛ اذ الحقيقة هنا أعم من ان تكون ثابتةً او معدومةً. ودُفع هذا السؤال بان الشارح فسر الشيء بالموجود فحقيقة الموجود موجودةٌ قطعا فاللغوية لازمةٌ [4] .

وقال بعضهم: اللغوية موقوفة على ترادف الموجود والشيء وهو ممنوع. والأشاعرة صرحوا بترادف الشيء والموجود [5].

(١) ينظر: الكستلي, ص: ٢١.
(٢) المصدر السابق, ٦٧/١.
(٣) النبراس على النسفية, الفرهاري, ٦٧/١.
(٤) المصدر نفسه، ٦٧/١.
(٥) المصدر نفسه, ٦٧/١.

يرى الفرهاري بقوله: (قلنا أي: الأشاعرة, حاصلهُ: ان الموضوع "حقائق الاشياء ثابتة من حيث الاعتقاد ومطابقة للواقع" مقيدة بالاعتقاد والمحمول بنفس الامر فتغايرا فلا لغوية) [١].

فيقول النسفي: (ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالشيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات)[٢].

يذهب الفرهاري في هذه المسألة: لحقائق الاشياء اعتباران: كونها معلومة (متصورة مدركة ثابتة) وكونها موجودة فالحكم عليها بالثبوت مفيد من حيث إنها معلومة, ولغو من حيث انها موجودة [٣].

فإن قال قائل فلم رغبتم عن القول بأنه معرفة الشيء على ما هو به إلى القول بأنه معرفة المعلوم على ما هو به قيل لما قام من الدليل على أن المعلوم يكون شيئا وما ليس بشيء ولأن المعدوم معلوم وليس بشيء ولا موجود فلو قلنا حده أنه معرفة الشيء على ما هو به لخرج العلم بما ليس بشيء من المعلومات المعدومات عن أن يكون علما وذلك مفسد له [٤].

(١) المصدر نفسه, ٦٧/١.

(٢) المصدر نفسه, ٧٠/١.

(٣) النبراس على النسفية, الفرهاري, ٧٠/١.

(٤) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص: ٢٥).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الفرد الصمد، الأول والآخر والظاهر والباطن، فهو شيء لا كالأشياء ثابت متقرر واجب موجود لا يحتاج في وجوده الى شيء قَالَ تَعَالَىٰ:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[الشورى: ١١] وصلى الله على سيد الأوليين والآخرين محمد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الغر الميامين. وبعد. فإن التفصيل يأتي بعده إجمال يكون ملخصًا لما ذكرناه من نتائج البحث وهذه أبرزها:

أولا: الشيء عند المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية هو الموجود المتحقق الثابت، أما المعدوم الممكن فلا يسمى شيئا إلا من حيث اللغة.

ثانيًا: الشيئية عند المعتزلة لا تدل على الموجودات فقط؛ بل هي أعم من ذلك، فالمعدوم يدخل تحت الشيئية أيضًا فعلم الله الأزلي يتعلق به تفصيلًا مع كونه معدومًا.

ثالثًا: الحقيقة عند متكلمي الأشاعرة والماتريدية هي الثابتة المتحققة فلا إنكار لها أصلًا ووصفًا.

رابعًا: النفي والاثبات متقابلان والمنفي والمثبت يتقابلان تقابل التناقض.

خامسًا: انكار السوفسطائية وجود الحقائق أو ثبوتها جملةً وتفصيلًا فلا يثبتون الأشياء على حقيقتها.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا النبي الأمين واله وصحبه الطيبين الطاهرين.

المصادر والمراجع

١- أبكار الافكار, سيف الدين الآمدي، (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد محمد المهدي، ط٢، دار الكتب- القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢- آراء الباقلاني الكلامية، الدكتور رسالة دكتوراة، تحقيق: محمد رمضان عبدالله، مطبعة الأمة- بغداد، ١٩٨٦م.

٣- الأصول في النحو الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٤- انيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (المتوفى: ٩٧٨هـ)، المحقق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.

٥- تبصرة الادلة في اصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: ا. د. حسن آتاي، رئاسة الشئون الدينية- تركيا، ١٩٩٣م.

٦- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٧- التمهيد في اصول الدين(التمهيد لقواعد التوحيد), الامام أبي المعين النسفي الحنفي الماتريدي (ت: ٥٠٨هـ), تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول, المكتبة الازهرية للتراث, ٢٠٠٦م.

٨- التمهيد، القاضي أبي كبر محمد بن الطيب بن الباقلاني، تحقيق: رتشر يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية – بيروت ، ١٩٧٥م.

٩- تهذيب اللغةمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٠- التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية – الإسكندرية.

١١- حاشية الكستلي, للمولى مصلح الدين مصطفى الكستلي (ت: ٩٠١هـ), على شرح العقائد , للامام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني.

١٢- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، ترجمه الى الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٣- شرح العقائد النسفية, الامام العلامة الحجة النظار سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩١هـ, تحقيق: علي كمال, دار احياء التراث, بيروت – لبنان, ٢٠١٤م.

١٤- شرح العقائد، التفتازاني، مع حاشيته مع الفرائد بإنارة شرح العقائد صدر الورى القادري المصباحي, مكتبة المدينة, كراتشي-باكستان, ط١, ٢٠٠٩م.

١٥- شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سنة الولادة / سنة الوفاة ٧٩١هـ، تحقيق ، دار المعارف النعمانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١، باكستان.

١٦- شرح المواقف، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت:٨١٦ هـ) تحقيق: محمود عمر الدمياطي, دار الكتب العلمية, بيروت-لبنان.

١٧- شرح رمضان افندي على شرح العقائد, الناشر دار سعادت – عثمانية, ١٣٢٠هـ.

١٨- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.

١٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٢٠- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهاوني (ت: بعد ١١٥٨هـ، تحقيق: د. علي دحروج، ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.

٢١- لسان العرب ابن منظور، المحقق : عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف- القاهرة.

٢٢- مختار الصحاح محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، (ت:٧٢١هـ)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، سنة النشر ١٤١٥ – ١٩٩٥، بيروت.

٣٢- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي

(المتوفى: ٧٨٣هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية.

٢٤- المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ، حققه: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).

٢٥- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، تحقيق : هلموت ريتر.

٢٦- المواقف ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧، تحقيق : د. عبدالرحمن عميرة.

٢٧- النبراس شرح شرح العقائد النسفية, أبو عبد الرحمن عبد العزيز بن أحم بن الحامد القرشي الملتاني الفرهاري (ت بعد: ١٢٣٩هـ,أُوقان قدير يلماز, مكتبة ياسين, اسطنبول- تركيا ١, ٢٠١٢م.

Sources and References:

1- Abkar Al-Afkar, Saif Al-Din Al-Amidi, (d. 631 AH), edited by: Prof. Dr. Ahmed Mohamed Al-Mahdi, 2nd ed., Dar Al-Kutub - Cairo, 2004.

2-Al-Baqillani's Theological Views, Doctor, PhD Thesis, edited by: Mohamed Ramadan Abdullah, Al-Ummah Press - Baghdad, 1986.

3- Al-Usul fi al-Nahw Al-Usul fi al-Nahw, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Abdul-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut.

4-Anis al-Fuqaha fi Ta'rifat al-Alfath al-Mutawarah bi al-Fuqaha, Qasim ibn Abdullah ibn Amir Ali al-Qunawi al-Rumi al-Hanafi (d. 978 AH), edited by: Yahya Hassan Murad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, edition: 2004-1424 AH.

5- Tabsirat al-Adilla fi Usul al-Din, Abu al-Mu'in Maymun ibn Muhammad al-Nasafi, edited by: Prof. Dr. Hassan Atay, Presidency of Religious Affairs - Turkey, 1993 AD.

6-Al-Ta'rifat, Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Zayn al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), edited and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, edition: first 1403 AH -1983 AD.

7- Introduction to the Fundamentals of Religion (Introduction to the Principles of Monotheism), Imam Abu al-Mu'in al-Nasafi al-Hanafi al-Maturidi (d. 508 AH), edited by: Muhammad Abd al-Rahman al-Shaghul, Al-Azhar Library for Heritage, 2006 AD.

8- Introduction, Judge Abu Kabir Muhammad ibn al-Tayyib ibn al-Baqillani, edited by: Richard Youssef McCarthy the Jesuit, Al-Sharqiya Library - Beirut, 1975 AD.

9- Refinement of the Language Muhammad ibn Ahmad ibn al-Azhari al-Harawi, Abu Mansur (died: 370 AH), edited by: Muhammad Awad Mar'ab, Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, first edition, 2001 AD.

10-Monotheism, Muhammad ibn Muhammad ibn Mahmoud, Abu Mansur al-Ma-

turidi (d. 333 AH), edited by: Dr. Fathallah Khalif, Dar al-Jama'at al-Masryia - Alexandria.

11-Al-Kastali's Commentary, by Mawla Muslih al-Din Mustafa al-Kastali (d. 901 AH), on the explanation of the creeds, by Imam Sa'd al-Din Mas'ud ibn Umar al-Taftazani.

12- The Constitution of Scholars (The Compendium of Sciences in the Terminology of the Arts), Judge Abd al-Nabi ibn Abd al-Rasul al-Ahmad al-Nakri, translated into Persian by: Hassan Hani Fahs, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Lebanon / Beirut, Edition: First, 1421 AH - 2000 AD.

13- Explanation of the Nasafi Creeds, Imam Al-Allama Al-Hujjah Al-Nazzar Saad Al-Din Masoud bin Omar Al-Taftazani (d. 791 AH, edited by: Ali Kamal, Dar Ihya Al-Turath, Beirut - Lebanon, 2014 AD.

14- Explanation of the Creeds, Al-Taftazani, with his commentary with the pearls of illumination of the explanation of the creeds Sadr Al-Wara Al-Qadiri Al-Masbahi, Al-Madinah Library, Karachi - Pakistan, 1st edition, 2009 AD.

15- Explanation of the objectives in the science of theology, Saad Al-Din Masoud bin Omar bin Abdullah Al-Taftazani, year of birth / year of death 791 AH, edited by Dar Al-Maarif Al-Nu'maniyah, 1401 AH - 1981, Pakistan.

16- Explanation of positions, Sayyid Al-Sharif Ali bin Muhammad Al-Jurjani (d. 816 AH), edited by: Mahmoud Omar Al-Damiati, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon.

17-Explanation of Ramadan Effendi on the explanation of the creeds, publisher Dar Saadat - Uthmaniyah, 1320 AH.

18-The Difference Between Sects and the Statement of the Saved Sect, Abdul Qaher bin Taher bin Muhammad bin Abdullah Al-Baghdadi Al-Tamimi Al-Asfara'ini, Abu Mansour (d. 429 AH), Dar Al-Afaq Al-Jadida - Beirut, Second Edition, 1977.

19-The Chapter on Religions, Passions and Sects, Abu Muhammad Ali bin Ahmed

bin Saeed bin Hazm Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Zahiri (d. 456 AH), Al-Khanji Library - Cairo.

20-The Index of Terminology of Arts and Sciences, Muhammad bin Ali bin Al-Qadi Muhammad Hamid bin Muhammad Saber Al-Faruqi Al-Hanafi Al-Tahawni (d. after 1158 AH, edited by: Dr. Ali Dahrouj, Lebanon Publishers Library - Beirut, First Edition - 1996 AD.

21-Lisan Al-Arab Ibn Manzur, edited by: Abdullah Ali Al-Kabir and others, Dar Al-Maaref - Cairo.

22-Mukhtar Al-Sihah, Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul-Qadir Al-Razi, (d. 721 AH), edited by Mahmoud Khater, Lebanon Publishers Library, year of publication 1415 - 1995, Beirut.

23- Mafatih Al-Ulum, Muhammad bin Ahmad bin Yusuf, Abu Abdullah, the Balkhi Al-Khatib Al-Khwarizmi (died: 387 AH), edited by: Ibrahim Al-Abyari, Dar Al-Kitab Al-Arabi, edition: second.

24-Al-Miftah fi al-Sarf, Abu Bakr Abdul Qaher bin Abdul Rahman bin Muhammad al-Farsi al-Asl, al-Jurjani al-Dar (d. 471 AH, edited by: Dr. Ali Tawfiq al-Hamad, Faculty of Arts - Yarmouk University - Irbid - Amman, Al-Risala Foundation - Beirut, Edition: First (1407 AH - 1987 AD).

25-Articles of Islamists and the Differences of Worshippers, Ali bin Ismail al-Ash'ari Abu al-Hasan, Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, Third Edition, edited by: Helmut Ritter.

26- Al-Mawaaqif, Izz al-Din Abdul Rahman bin Ahmad al-Iji, Dar al-Jeel - Beirut, First Edition, 1997, edited by: Dr. Abdul Rahman Umaira.

27-Al-Nibras Sharh Sharh al-Aqa'id al-Nasafiyyah, Abu Abdul Rahman Abdul Aziz bin Aham bin al-Hamed al-Qurashi al-Multani al-Farhari (d. after: 1239 AH, Uqan Qadir Yilmaz, Yassin Library, Istanbul - Turkey 1, 2012 AD.